دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفروع فى النحو
المصدر:	مجلة القراءة والمعرفة -مصر
المؤلف الرئيسي:	الشنقيطى، عبدالرحمن بن محمود بن مختار
المجلد/العدد:	ع 132
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	22 - 64
رقم MD:	185103
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الحروف الناسخة، النحو والصرف، القواعد اللغوية، المنصوبات، اللغة العربية، التقديم والتأخير، الافعال المبنية، إن الشرطية، تقديم همزة الاستفهام على العاطف، إلا الاستثنائية، التذكير والتأنيث، أصل المضارع
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/185103

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفروع في النحو

د. عبد الرحمن بن محمود مختار الشنقيطي
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه ، كما يحب ربنا ويرضى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فلم أجد اهتماماً بتأصيل الفروع كالاهتمام بالأصول ؛ ربما لأنّ النحو قائم على الفروع - جزئيات وأحكام ومسائل فرعية - ، أو لانحطاطها وتأخّرها عن الأصل ، أو اندراجها ضمنه ، أو أنّ الاشتغال بها ليس فيه كبير فائدة ، كما أُشير إلى هذا في بعض مسائل هذا العمل الذي تشكّلت فكرته بناء على ما تقدم ؛ إذ لم أجد فيه من سابقِ مُعاصرٍ - فيما أحسب - كما أنني لم أقف على عَملٍ مُفردٍ - لمتقدّم - في الفروع .

والاهتمام بالأصول أخشى أن أقول أنه ليس له من الحظ سوى اسمه ؛ فأصول النحو لدى معظم النحاة والباحثين قاصرة على الأدلّة ، بينما الكليّات والمسائل التأصيليّة والظواهر العامّة محلّ إهمال أو إغفال من البعض ؛ ربّما لصعوبتها : حصراً وجمعاً ، سمات وخصائص ، ضوابط وأحكاما .

فليست أصول ابن السرّاج من الأصول ، ولا لمع الأنباريّ حاوية - بالمفهوم العامّ - للأصول ، مع استثناء ابن جنيّ في (خصائصه) وهو يمثل التيّار الإبداعيّ ، والسيوطيّ في (أشباهه) وهو يمثل التيّار الجمعيّ .

وقد شُغل النحاة بالمسائل الجزئية والقواعد التفصيلية ؛ لأنها ذات أثر مباشر على النطق : منعاً أو جوازاً ، استقامة أو لحناً ، قوة أو ضعفاً . فاستقامة اللسان هي غاية النحو عند بعضهم ؛ ولذا فدراسة النحو من خلال عموميّات ومسائل كليّة أجدى وأنفع ، كما أنّ دراسة النحو وأساليبه لدى متقدّمي أصحاب النظرة الشاملة والعقل الموسوعيّ ممن هم خارج دائرة التخصّص النحويّ ربما تضيف شيئاً ؛ لاقترابهم من الأسلوب أكثر من القاعدة ، ولتركيزهم على العموميّات أكثر من الجزئيات ، وعلى الكليّات أكثر من الفرعيّات ، وعلى النظرة الشاملة أكثر من النظرة التخصُّصية القاصرة .

وقد قسمت هذا البحيث إلى اثني عشر مبحثاً ، المبحث الأخير منها أفردته للنتائج والأحكام العامة ؛ ليكون الخاتمة للبحث ، عوضاً عن (الخاتمة) في الوقت نفسه .

وكنت سأتتبّع المعاني التي يرد عليها الأصل ، وأثر ذلك : تأصيلاً أو تفريعاً ، وأدرج ذلك ضمن نطاق هذا العمل ؛ صورةً عكسيّة تعطي ملامح

أوسع وأحكاماً أدقّ ، ووجدت أن الأمر يطول فآثرت عندها أن أفرده بعمل مستقل - يسّر الله إتمامه - ولعلّه يكون فيه ما يستحقّ أن يقال . وبالله التوفيق .

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

المبحث الأول

(حط الفروع عن رتب الأصول ومسائلها الجزئية في الأبواب النحوية)

الفرع لا يصل إلى مرتبة الأصل ، فمن باب أولى لا يتجاوزه[١] ، **وصور هذا الحكم كثيرة منها :**

١ ـ إعمال المشتقّات : جميع الأسماء المشتقّة فروع عن الفعل في العمل ، كما نصّ عليه ابن مالك[٢] ؛ ولهذا فهي لا تعمل إلا بشروط ، بخلاف أصلها ـ وهو الفعل ـ الذي يعمل مطلقاً ، وسأركّز على ثلاثة منها لبيان انحطاط الفروع عن الأصل :

أ ـ إعمال اسم الفعل : ووجْه انحطاطه عن أصله في أمرين : الأول : عدم جواز تقديم معموله عليه ، وهو ما قرَّره الجمهور خلافاً للكسائي ؛ مستدلّين بفرعية اسم الفعل وعدم مساواته بأصله[٣] . والدليل على فرعيّته هو عدم قبوله علامة الفعل[٤] ، فمنْع تقديم معموله عليه عند الجمهور ؛ لانحطاط الفرع عن أصله[٥] . ولم يسلِّموا للكسائي قوله[٦] . الثاني : عدم بروز ضميره ، فهو يتضمّن ضميراً منْوياً لا يظهر ، وعلّل لذلك ابن يعيش بقوله : « إلا أنه لا يظهر لذلك صورة لفظ لا في تثنية ولا جمع بخلاف الفعل ، فإن الضمير تظهر صورته في التثنية والجمع ؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وهذه الأسماء فروع ؛ فلذلك انحطت عن درجته »[٧] .

ب ـ إعمال اسم الفاعل : قال الشيخ عبد القاهر : « اعلم أن اسم الفاعل فرع على الفعل ، فلا يقوى قوته ؛ لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول ، فلا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا بعد أن يعتمد على شيء »[٨] . وهو ينقص عن الفعل بستة أشياء[٩] . وينبني على فرعيته مسألة أوردها ناظر الجيش في (شرح التسهيل) ، ونصّها : « العطف بالجر على منصوب اسم الفاعل المتصل ، من العطف على التوهُّم لا من العطف على المحلّ ؛ لأن

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣ / ٣٣١ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩٤ .
(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، الإنصاف (م ٢٧) : ١ / ٢٢٨ ـ ٢٣٥ ، معاني الفراء : ١ / ٢٦٠ ، ٣٢٣ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٤١ ، ٢٥٢ (هارون) ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٩ ـ ١٠.
(٥) ينظر : التصريح : ٢ / ٢٠٠ .
(٦) ينظر : همع الهوامع : ٥ / ١٢٠ .
(٧) شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٣٩ .
(٨) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٤٦١ ـ ٤٦٢ .
(٩) أوردها السيوطي في الأشباه نقلاً عن بعضهم : ٢ / ٤٥٨ ـ ٤٦٠ .

هذا المحل بحقّ الفرعية لا بحقّ الأصالة ، والمغاربة لا يجيزون العطف بالجر على منصوب اسم الفاعل »[1] . ومثلها مسألة أوردها ابن الأنباري في (منثور الفوائد) ، ونصُّها : « أن الضمير في اسم الفاعل لا يكوّن معه جملة ، بخلاف الفعل ؛ والذي يدل على ذلك أن اسم الفاعل مع الضمير لا يقعان صلة للأسماء الموصولة . وإنما لم يكوّن معه جملة بخلاف الفعل ؛ لأن الفعل هو الأصل في تحمل الضمير ، واسم الفاعل فرع عليه ، فاعتُدَّ به مع الفعل لأنه الأصل ، ولم يُعتدَّ به مع اسم الفاعل لأنه فرع ، والفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول »[2] .

جـ - إعمال الصفة المشبهة : نصّوا على أن الصفة المشبهة في مرتبة ثانية ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل ، واسم الفاعل فرع عن الفعل ، فهي فرعُ فرعٍ[3] ، ولهذا نقصت عن اسم الفاعل في أحكام ذكرها الشّلوبين[4] ، ومنها ومنها ما نصّ عليه ابن يعيش بقوله : « فلما كانت الصفات المشبهة في المرتبة الثانية ، وهي فروع على أسماء الفاعلين ؛ إذ كانت محمولة عليها ، انحطت عنها ، ونقص تصرُّفها عن تصرف أسماء الفاعلين ... فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل .. »[5] .

وينبني على القول بفرعيتهما أن اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما عند جمهور البصريين[6] خلافاً للكوفيين ومعهم ابن مالك[7] ، في مثل : (هند زيد ضاربته هي) ، ودليل البصريين أن اسم الفاعل - ومثله الصفة المشبهة - فرع على الفعل في تحمُّل الضمير ، تَسَاوت ؛ لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحطّ عن درجة الأصول[8] . وعلّل لذلك العكبريّ بقوله : « اسم الفاعل والصفة المشبهة به فرعان على الفعل في

---

(١) تمهيد القواعد : ٣ / ١٢٤٨ - ١٢٤٩ ، وينظر : المقرب : ١ / ١٢٥ .

(٢) منثور الفوائد (م ٤٧) : ٣٧ - ٣٨ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد : ٦ / ٢٧٧٠ - ٢٧٧١ ، الأشباه والنظائر : ٢ / ٤٦٩ .

(٤) ينظر : التوطئة : ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٨٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٤٣ ، المقتضب : ٣ / ٩٣ ، ٣٦٢ ، التصريح : ١ / ١٩ .

(٧) ينظر : الإنصاف (م ٨) : ١ / ٥٧ - ٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٠٨ ، ٢ / ١٤٤ .

(٨) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٢ ، الارتشاف : ٣ / ١١١٢ .

العمل وتحمّل الضمير ، وقد انضم إلى ذلك هنا جريانه على غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع ، والفرع يَقْصُر عن الأصل ، فيجب أن يُبرز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل »[1] . وهو ما قرّره عبد القاهر في (شرح الإيضاح)[2] .

٢ - الحروف الناسخة (إنّ وأخواتها) : وهي فروع عن الأفعال الناسخة[3] ، ويظهر أثر الفرعية في جوانب ، سأركز على ثلاثة منها :

الأول : استدلّ الكوفيون بانحطاط الفرع على أنّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر ؛ لأنها فرع على الفعل ، فهي أضعف ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل . والبصريون يسلّمون بالمبدأ ويخالفون في الحكم ، فهي رافعة له عندهم[4] . وأُجيب على لسانِ البصريين بقول العكبري : « أمّا كونها فرعاً في العمل فمسلّم ، ولكن لا نسلّم أنّ أثر الفرعية أبطل عملها في الخبر ؛ وذلك أن عملها مبنيٌّ على الاقتضاء - وقد بيّنا أنّ الاقتضاء تام - فأما أثر الضعف فيظهر في أشياء ... »[5] .

الثاني : التقديم في معمولاتها ، فنصّوا على منع تقديم شيء من معمولاتها عليها مطلقاً[6] ، وكذلك لا يجوز تقديم الخبر على الاسم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً[7] وذلك لضعفها ؛ لأن عملها بحقّ الفرعية فلم يتصرّفوا فيها فأبقوا معموليها على ترتيبهما الأصلي ، وباب المبتدأ يكون مقدّماً على الخبر ، كما نصّ عليه أبو حيان[8] . وعلّق على هذا ابن الخشّاب بقوله : « والفروع تلزم طريقة واحدة ، فلا تتصرف تصرّف الأصول »[9] .

الثالث : نصب اسمها ، أي : تقديم عمل النصب على الرفع ، فهذه

---

(١) التبيين : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) ينظر : المقتصد : ١ / ٢٢٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٠ ، المقتضب : ٣ / ٦٢ ، الأصول : ١ / ٢٧٩ ، مجالس العلماء : ١٣٣ ، المرتجل : ١٨٢ ، التصريح : ١ / ٢٥٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف : (م ٢٢) : ١ / ١٧٦ - ١٨٥ ، ائتلاف النصرة (م ٤٦) : ١٦٦ - ١٦٧ .

(٥) التبيين : ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٣٩ ، همع الهوامع : ٢ / ١٦٠ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٠ ، المقتضب : ٣ / ٦٢ .

(٨) ينظر : التذييل والتكميل : ٥ / ٣٤ .

(٩) المرتجل : ١٦٩ .

الأحرف لما كانت فروع (كان) في عمل الرفع والنصب ، قُدّم معهن عمل النصب على الرفع تنبيهاً على الفرعية ؛ لأن الأصل تقديم الرفع ، كما قرّر هذا النحاة[١] .

وعلّل لهذا الحكم كلٌّ من المراديّ والشيخ خالد بقولهما : « فجُعِل المبتدأ والخبر معهنّ كمفعول قُدّم وفاعل أُخّر تنبيهاً على الفرعية ؛ لأن الأصل تقديم المرفوع »[٢] . وهو انحطاط للفرع كما قرّره ابن يعيش وعبد القاهر في (شرح الإيضاح) وغيرهما[٣] .

٣ - (لا) النافية للجنس : عملها بالفرعية عن (إنّ) ، فهي فرعُ فرعٍ فرعٍ[٤] ؛ لأنها فرع عن (إنّ) ، و(إنّ) فرع عن (كان) ، و(كان) فرع عن الفعل التام[٥] . ولضعفها عن درجة (إنّ) اشتُرط لإعمالها شروط إضافية مقرّرة ومعلومة[٦] . وهي تنحطّ عن مرتبة (إنّ) في أمور أوردها النحاة[٧] أذكر منها أمرين ، رغبة في الاختصار :

الأول : أن (إنّ) لم يبطل عملها بالفصل بالخبر - الظرف والمجرور - ولا بالفصل بهما معمولين للاسم ، بخلاف (لا) التي يبطل عملها بالفصل بإجماع ، كما ذكره ابن مالك ونصّ على الإجماع أبو حيان[٨] .

الثاني : أن (إنّ) ترفع الخبر عند جمهور البصريّين - كما تقدم في المسألة السابقة - بخلاف (لا) التي لا تعمل في الخبر عند المحقّقين[٩] .

وانحطاط (لا) عن مرتبة (إنّ) - نتيجة لتدرّج الفروع في الضّعف - جعله

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨ ، رصف المباني : ١١٨ - ١١٩ ، تمهيد القواعد : ٣ / ١٢٩٥ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي : ٢٣٩ ، التصريح (بتصرف يسير) : ١ / ٢١١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٠٢ ، المقتصد : ١ / ٣٩٠ ، وينظر : علل النحو : ٢٣٥ - ٢٣٨ ، الأشباه والنظائر : ٢ / ٥٤٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٩٠ ، التذييل والتكميل : ٥ / ٢٢١ ، تمهيد القواعد: القواعد: ٣ / ١٤٠٤ ، ١٤١٨.

(٥) ينظر : التبيين : ٣٦٤ - ٣٦٩ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ١٩٤ - ١٩٨ .

(٧) ينظر : التصريح : ١ / ٢٣٥ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٦٩ ، التذييل والتكميل : ٥ / ١٩٦ ، ٢٧٩ .

(٩) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٧٥ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٧٣ ، التذييل والتكميل : ٥ / ١٩٦ .

الكوفيون دليلاً للقول بنصب اسم (لا) ، وليس ببنائه كما هو عند البصريين[١] .

٤ - (ما) العاملة عمل (ليس) : قرّر النحاة أن (ليس) بمنزلة الفرع عن (كان) ، و(ما) فرع عنها ، فهي فرع الفرع[٢] . ووجه انحطاط الفرعين - (ليس) و(ما) - بيّنه الشيخ خالد بمنع التقديم فيهما بدرجتين متفاوتتين ؛ لتفاوت الفرع عن فرع الفرع ؛ ولذا لا يجوز في (ليس) تقديم المنصوب عليها نفسها في نحو : (منطلقاً ليس زيد) كما جاز ذلك في (كان) في نحو : (منطلقاً كان زيد) ؛ لتنحطّ درجة (ليس) عن (كان) . بينما يجوز في (ليس) تقديم المنصوب على المرفوع ، خلافاً لـ(ما) التي لا يجوز فيها هذا التقديم في نحو : (ما منطلقاً زيد) ؛ لترتفع درجة (ليس) عن (ما) ، وهو ما ختمه بقوله : « فاعرفه فإنه مذهب قد بلغ النهاية في السّداد »[٣] . وختمه - بعد أن أورده - في موطن آخر بقوله : « وعلى هذا تجري الفروع مع الأصول في الغالب ، وهو القياس المنقاد »[٤] .

٥ - كَفُّ (ما) لـ(إنّ) دون حروف الجر : فدخول (ما) على (إنّ) وأخواتها يكفّها عن العمل - باستثناء (ليت) على التفصيل[٥] - بخلاف دخول (ما) على حروف الجر فإنه لا يكفّها عن العمل ؛ والعلّة كما ذكر الورّاق في (علل النحو) أن حروف الجر تعمل على أنها أصل في العمل وليست فرعاً عن غيرها ، بخلاف (إنّ) وأخواتها التي تعمل بحقّ الفرعيّة ، كما تقدّم . وما هو أصل في نفسه أقوى مما هو فرع عن غيره[٦] .

٦ - (واو) المعيّة و(واو) العطف : قرَّر النحاة عدم التصرّف في الاسم بعد (واو) المعية - بالتقديم على العامل أو الفاعل - لأنها فرع عن (واو) العطف ، والفروع لا تحتمل من التصرّف ما تحتمله الأصول[٧] . وينبني عليه ترجُّح العطف على المعيّة عند مساواتهما في الجواز ؛ لأن الأصل العطف[٨] .

٧ - العلامة الإعرابية في جمع المؤنث السالم : انحطاط الفرعية فيها

---

(١) ينظر : الإنصاف (م ٥٣) : ١ / ٣٦٦ - ٣٧٠ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨ ، تمهيد القواعد : ٣ / ١٢٩٥ .
(٣) المقتصد : ١ / ٣٥٩ - ٣٦٠ .
(٤) المقتصد : ١ / ٣٨١ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٣١ ، المقتضب : ٤ / ١٠٧ - ١٠٨ ، الأصول : ١ / ٢٢٩ .
(٦) ينظر : علل النحو : ٢١٩ .
(٧) ينظر : الأصول : ١ / ٢١١ - ٢١٢ ، التوطئة : ٣٤٣ ، التذييل والتكميل : ٨ / ١١٢ ، تمهيد القواعد : ٤ / ٢٠٥٤ .
(٨) ينظر : تمهيد القواعد : ٤ / ٢٠٧٨ .

من ثلاثة أوجه :

الأول : جعلوا علامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ؛ حملاً للنصب على الجرّ ، كما حُمل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره ؛ إجراء للفرع على وتيرة الأصل ، كما قرّر ذلك النحاة[1] ، وعلّل ابن جنّي لهذا الحكم بانحطاط الفرع عن الأصل[2] ، ووضّحه ابن الخشّاب بقوله : « في جمع المؤنث السالم حملت العرب النصب على الجر ، وإن كان فتح التاء ممكناً، لكن عدلوا عن فتحها - مع إمكانه - حملاً للفرع على الأصل فيما لزم الأصلَ من الحكم ؛ وذلك أن المؤنث فرع على المذكر ، فجمعه فرع على جمعه ، والجمع الصحيح المذكر قد استقر أن نصبه محمول على جره ، فهما مشتركان في الياء ، فشرّكوا بين نصبِ الجمع المؤنث الصحيح وجرّه في الكسرة ؛ ليجري الفرع على حكم الأصل ، ولئلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله »[3] .

الثاني : أن علامة الفرع - وهو المؤنّث - أضعف من علامة الأصل - وهو المذكّر - وهي الحرف[4] .

الثالث : عدم تفوّقه في عدد العلامات على أصله ، وهو ما بيّنه الحيدرة اليمني بقوله : « جعلوا الكسرة علامة للنصب والجر في جمع المؤنث السالم ، ولم يجعلوا له علامتين ؛ لئلا يكون المؤنث أشدّ حكماً من المذكر »[5] .

٨ - يرى سيبويه أنه عند اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع في الأمثلة الخمسة وإرادة الحذف ، أنّ المحذوف هو نون الرفع[6] . وصحّح ابن مالك مالك رأيَ سيبويه بوجوه ، منها : « أن نون الرفع علامة فرعية عن الضمّة التي هي العلامة الأصليّة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الاسم والفعل ، فحذْف هذه النون - التي هي فرع عنها - أولى ؛ وليُؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل »[7] .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٢٥ ، التصريح : ١ / ٧٩ ، التذييل والتكميل : ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ١١١ .

(٣) المرتجل : ٧١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٧٣ ، التصريح : ١ / ٧٩ .

(٥) كشف المشكل : ٢٨٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥١٩ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥٢ .

وارتضى هذا التعليل ناظر الجيش[١] .

٩ - ومن انحطاط الفرع عن الأصل ظهور أثره في التثنية أو الجمع ؛ مثاله : تغليب التذكير - الذي هو الأصل - على التأنيث - الذي هو الفرع - إذا اتفق لفظ المذكّر والمؤنّث ، نحو : (قائم) و(قائمة) ، فتقول : قائمان ، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر ، كما نصّ عليه ابن عصفور[٢] .

قال الرضي : « واعلم أن التذكير غالب للمؤنث - كما تقدّم في المثنى والجموع - فيكفي كون البعض مذكراً ، نحو : زيد وهند ضاربان ... »[٣] .

١٠ - ذكر الورّاق أن بقاء ألف التأنيث في مثل (حبلى) مع الجمع (حبليات) ، وحذف تاء التأنيث من المفرد مطلقاً عند إرادة جمعه جمع مؤنث سالم ؛ فيه مراعاة لأصالة (التاء) في التأنيث وفرعية (الألف) ، فالفروع أحطّ[٤] . ومثله مسألة أخرى أوردها ناظر الجيش وهي علّة تحرُّك تاء التأنيث مع الاسم وسكونها مع الفعل ، فقال : « تحركت مع الاسم لأن لحاقها الاسم أصل ؛ إذ مدلولها فيه ، وسكنت مع الفعل لأن لحاقها الفعل فرع ؛ لأن مدلولها ليس فيه إنما هو فيما أسند إليه »[٥] . ووجه الاستشهاد أن الحركة أقوى من السكون فناسب القويُّ الأصلَ والضعيفُ الفرعَ .

١١ - ذكر بعض النحاة أنّ (إمّا) - العاطفة عند بعضهم - لا تستعمل في الإباحة ؛ لأنها دخيلة على (أو) - العاطفة اتفاقاً - وفرع لها ، والفرع ينقص عن درجة الأصل[٦] . وفي هذا الأمر خلاف[٧] .

١٢ - قرَّر بعضهم أنه يجوز حذف عامل الحال اللفظي لقرينة حالية أو لفظية ، ويُستثنى منه ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه ، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر فُهم أم (لا) ؛ لضعفه في نفسه ؛ لأنه إنما عمل بحقّ الفرعية ، والفرع لا يقوى قوّة الأصل[٨] .

١٣ - التعجّب من الألوان منعه البصريون[٩] ، وللكوفيين فيه قولان :

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد : ١ / ٢٨٢ .
(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٤ .
(٣) شرح الكافية للرضي : ٣ / ٤٥٣ .
(٤) ينظر : علل النحو : ١٦٨ - ١٧٣ .
(٥) تمهيد القواعد : ١ / ١٧٢ .
(٦) ينظر : الجنى الداني : ٥٣١ ، مصابيح المغاني : ١٤٤ ، الأشباه والنظائر : ١ / ٥٥٥ .
(٧) ينظر : الصاحبي : ٢٠٦ ، رصف المباني : ١٠١ ، معجم حروف المعاني : ٢٤٣ .
(٨) ينظر : همع الهوامع : ٤ / ٥٩ - ٦٠ .
(٩) ينظر : الإنصاف (م ١٦) : ١ / ١٤٨ - ١٥٣ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٧٧ -

الثاني منهما : إجازته في السَّواد والبياض خاصّة - دون سائر الألوان - لكونهما أصلي الألوان ، وغيرهما فروع عنهما ، والفروع أقلّ درجة من الأصول[١] .

١٤ - الخلاف في أصالة الإعراب في الأسماء أو المضارع وأثره في انحطاط الفرع : قال ابن عصفور : « اختلف أهل الكوفة وأهل البصرة في الإعراب ، هل هو أصل في الأسماء والأفعال ، أو أصل في أحدهما فرع في الآخر . فزعم أهل البصرة أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال . وزعم أهل الكوفة أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال »[٢] . وهذا الخلاف أورده غيره من النحاة[٣] . وتوسّع في تفصيله أبو حيان في (شرح التسهيل)[٤] ، وتعقّبه تلميذه ناظر الجيش بأن مثل هذا التوسّع ينبغي ألا يُتشاغل به[٥] . وهو ما استدركه على نفسه في (الارتشاف)[٦] .

وبناء على رأي البصريين يظهر تأخُّر الفرع في أربعة جوانب هي محلّ الاستشهاد : **الأول :** ما قرَّره ابن مالك بقوله : « تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوَّة والضعف ؛ فلذا جُعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعاً »[٧] .

الثاني : وجْه فتح نون الإعراب في الأمثلة الخمسة الحمل على نون الجمع ؛ لأن الأفعال فرع عن الأسماء ، كما نصّ عليه أبو حيان في (شرح التسهيل)[٨] .

الثالث : في التبويب والترتيب النحويّ يُقدَّم الجرّ على الجزم . قال ابن مالك : « وقُدِّم الجر لأنه خاصٌّ بما هو أصل ، وأُخِّر الجزم لأنه خاصٌّ بما هو فرع »[٩] . وقوَّى هذا التعليل ناظر الجيش[١٠] .

---

٥٧٧ .

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ١٠ / ٢٣٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣٠ .

(٣) ينظر : التبيين : ١٥٣ - ١٥٥ ، المرتجل : ٣٥ ، ٢٣٦ ، شرح التسهيل للمرادي : ٨٣ ، همع الهوامع : ١ / ٥٧ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل : ١ / ١٢٢ - ١٢٤ .

(٥) ينظر : تمهيد القواعد : ١ / ٢٣١ .

(٦) ينظر : الارتشاف : ١ / ٤١٣ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥ .

(٨) ينظر : التذييل والتكميل : ١ / ١٨٩ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك :١ / ٤٢ .

(١٠) ينظر : تمهيد القواعد : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

الرابع : وجه اختصاص الجزم بالأفعال ، وهو ما نصّ عليه الرضي بقوله : « واختص الجوازم بالأفعال ؛ لأنه لا يجزم في الأسماء ، كما ذكرنا أنهم وقّوا الأسماء - لأصالتها في الإعراب - الحركات الثلاث ، ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء في الإعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر ، فلما نقص الجر لم يُحرَّك بشيء بدل الجر فبقي مجزوماً ، أي : ساكناً »[1] .

١٥ - ذهاب تصدّر الفرع مع بقاء الصدارة للأصل ؛ مثاله : (ما) النافية لها صدر الكلام عند البصريين بخلاف بقية حروف النفي التي هي فروع عنها ، مثل : (لا) و(لن) و(لم)[2] . قال أبو البقاء العكبري : « و(ما) أصل حروف النفي ، فلا يسوّى بينهما »[3] . ومثلها تصدّر (إنّ) الأصل ، وفوات تصدّر (أنّ) التي هي فرع عنها[4] .

(١) شرح الكافية للرضي : ٤ / ٤ .
(٢) ينظر : الصدارة في النحو العربي : ١٧٤ - ٢٠٣ .
(٣) اللباب : ١ / ١٧٨ ، وينظر : التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .
(٤) ينظر : الصدارة في النحو العربي : ٢٠٨ - ٢١٠ .

المبحث الثاني

(مسائل خلافية اختُلف فيها بين الأصل والفرع)

من المعلوم أنه من صُلْب البحث في الفروع التطرُّق للفروع المختلف فيها ؛ لأن المتفق عليها كثيرة ، ليس هذا مجال حصرها ، ومنها على سبيل المثال : (إنْ) المخفّفة من (إنّ) الثقيلة هي فرع عنها بلا خلاف ، كما نصّ عليه أبو حيّان[1] . إلى غير هذا من بقية أدوات المعاني والأفعال الناسخة ، إضافة إلى ما يرد في هذا البحث في موطنه .

ومجرّد إيراد هذه الفروع المختلف فيها يعدُّ لبنة من لبنات اكتمال بناء هذا البحث ، وسأشير إليها إشارة دون التوسّع في إيرادها ؛ رغبة في الاختصار ، ولأنه خلاف - في بعض جوانبه - لا يُبنى عليه كثير فائدة ، مركّزاً على ماله تعلّق مثمر بهذا البحث . ومن هذه المسائل :

أولاً : الخلاف في (مذ) و(منذ) : هل هما أصلان مستقلان ، كما ذهب إليه ابن ملكون ؛ لأنه لا يُتصرَّف في الحرف ولا شبهه[2] ، أو أن (منذ) هي الأصل ، و(مذ) فرع عنها ، كما ذهب إليه الجمهور ؛ بدليل نقصها عنها ؛ لأن الفرع ينقص عن الأصل[3] . وحاول المالقي الجمع بين القولين فقال : « إذا كانت (مذ) اسماً فأصلها (منذ) ، أو حرفاً فهما أصلان »[4] . ورجع إلى رأي البصريين عقب ذلك[5] .

ثانياً : الخلاف في حرفي التسويف : (السين) و(سوف) : ذهب الكوفيون إلى أصالة (سوف) وفرعية (السين) ، خلافاً للبصريين القائلين بأصالة كلٍّ منهما[6] . ورجّح ابن الخشاب وأبو حيّان قول البصريين[7] ، كما رجّح ابن مالك رأي الكوفيين[8] ، وهو ما تعقّبه أبو حيان[9] ، وأضرب عن هذا الخلاف تلميذه ناظر الجيش فقال : « وليس في

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ١ / ٩٩ .
(٢) ينظر : المغني : ١ / ٣٣٦ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٦ ، شرح الكافية للرضي : ٣ / ٢٩٤ ، التصريح: ٢ / ٢١ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٦٠ ، همع الهوامع : ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ .
(٤) رصف المباني : ٣٢١ - ٣٢٢ .
(٥) ينظر : رصف المباني : ٣٩٨ .
(٦) ينظر : الإنصاف (م ٩٢) : ٢ / ٦٤٦ - ٦٤٧ .
(٧) ينظر : المرتجل : ١٦ - ١٧ ، الارتشاف : ٤ / ٢٠٣١ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥ - ٢٧ .
(٩) ينظر : التذييل والتكميل : ١ / ١٠٠ .

في ذلك كبير فائدة ، فأضربت عنه »[1] .

وزيادة حروف (سوف) ، واختصاصُها بأحكام يدلّ على أصالتها ؛ لأن الأصل أعلى من الفرع[2] ، كما أن كثرة الاستعمال جُعلت مناطاً للترجيح بين الرأيين[3] .

ثالثاً : المصدر والفعل وأيهما الأصل في الاشتقاق ، وأيهما الفرع ؟ : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل والمصدر فرعه ، وذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل والفعل فرعه[4] . واستدلّ ابن مالك لمذهب البصريين بخمسة أوجه جميعها قائمة على مفهوم الأصل والفرع[5] والفرع[5] ، وزاد عليها وجهاً سادساً ناظر الجيش[6] . ولولا الإطالة لأوردتها جميعاً . كما استدلّ الكوفيون بأن المصدر يعتلّ لاعتلال فعله ويصحّ بصحته ، فدلّتهم تبعيّة الاسم للفعل في الإعلال على فرعية الاسم وأصليّة الفعل فيه[7] . وهذا الدليل ساقط عند العكبري من ثلاثة أوجه[8] . قال ابن عصفور : « ولا حجة في ذلك ؛ لأن الأصل قد يُحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل ؛ ألا ترى أن الأسماء تُحمل على الحروف فتبنى وإن كانت الأسماء قبلها ؛ لأن البناء أصل في الحروف ، فكذلك المصادر حُملت على الأفعال وإن كان المصدر قبله ؛ لأن الاعتلال أصل في الفعل »[9] . ويمكن أن يُبنى على هذا الخلاف ما أورده الورّاق في (علل النحو) ، ونصّه : « المصادر لا تقبل الضمير وإن عملت عمل الفعل ، وإنما لم يصح فيها هذا لأنها أصل الأفعال ... فإن قيل : فهلّا أُجري اسم الفاعل مجرى المصدر لأنه اسم من المصدر ؟ قيل : لأن اسم الفاعل

---

(١) تمهيد القواعد : ١ / ٢٠٢ .
(٢) ينظر : همع الهوامع : ٤ / ٣٧٦ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٧٨ .
(٤) ينظر : الإنصاف (م ٢٨) : ١ / ٢٣٥ - ٢٤٣ ، أسرار العربية : ٦٩ ، الإيضاح في علل النحو : ٥٦ ، ابن يعيش : ١ / ١٣٥ ، التصريح : ١ / ٣٢٥ ، ٣٩٣ ، الأشموني : ٢ / ٣٤١ ، شرح الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢١٨ - ٢٢٠ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ ، وينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٤٥٨ - ٤٥٩ .
(٦) ينظر : تمهيد القواعد : ٤ / ١٨١٥ - ١٨١٦ ، واعترض على بعضها المرادي في شرحه للتسهيل : ٤٥٨ - ٤٥٩ .
(٧) ينظر : تمهيد القواعد : ١٠ / ٤٨٧٩ .
(٨) ينظر : التبيين : ١٤٨ - ١٤٩ .
(٩) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٩٩ .

والفعل جميعاً فرعان للمصدر، فلما جاز استتار الفاعل في الفعل جاز استتاره أيضاً في اسم الفاعل »[1] . ومثله ما قرّره ابن جنّيّ من أنّ حذف الهمزة من من المضارع الرباعي، وإبقاءها في المصدر ؛ مراعاة لأن الأصل أعلى من الفرع[2] .

رابعاً : (إنّ) و(أنّ) : قيل فيهما ثلاثة أقوال : إنّ المفتوحة فرع المكسورة ، أو العكس ، أو أنهما أصلان مستقلان[3] . والأول أصحُّ وأشهر وأشهر ؛ بدليل عدّهم حروف هذا الباب خمسة[4] ، وهو ما بيّنه ابن مالك في (شرح التسهيل)[5] . قال أبو حيان : « (أنّ) فرع (إنّ) ، وبُني عليه عليه جعْل سيبويه الحروفَ خمسة ، وهو ما أنكره عليه المبرد . وهذا من أبي العباس تحامُل ، فينبغي أن ينكر على نفسه إذ ذكرها في (المقتضب) خمسة »[6] . ورجّح السيوطي القول الأول وبنى عليه أحكاماً على أصالة المكسورة وفرعية المفتوحة[7] ، لم يتحصّل لي منها شيء له تعلّق خاصّ ومباشر بأحكام الأصالة أو الفرعية ، وهو مجال هذا البحث .

خامساً : نونا التوكيد : هما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل والخفيفة فرع عنها[8] . ورجّح ابن مالك رأي البصريين بقوله : « لأن الذي حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامَل بها الثقيلة ؛ كحذفها عند ملاقاة ساكن . ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً ... فعُلم أنها أصل برأسها »[9] . وانفراد الخفيفة بأحكام منها : أنها لا تؤكّد الفعل المسند إلى نون الإناث - وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بألف فاصلة بين النونين ، وهو ممنوع في حقّ الخفيفة - خلافاً ليونس والكوفيين . وفي لزوم الألف كما لزمت في الثقيلة قال الشيخ خالد : « أشار ابن الحاجب بأن الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها ، وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة ؛ لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل . واعترضه التفتازاني بأنّ أصالة الثقيلة إنما هي عندَ الكوفيين

---

(١) علل النحو : ٣٠٩ .
(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ١١٣ - ١١٤ .
(٣) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ١٦٩ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٣١ ، المقتضب : ٤ / ١٠٧ ، الأصول : ١ / ٢٢٩ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥ ، ١٩ .
(٦) التذييل والتكميل (بتصرف يسير) : ٥ / ٥ - ٦ .
(٧) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ .
(٨) ينظر : المغني : ٢ / ٣٣٩ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥ - ٢٦ .

، مع أنّ الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام »[1] . وهو ما ما أيّده الصبّان في حاشيته على (الأشموني)[2] .

سادساً : الفعل المبنيّ لما لم يسمّ فاعله : اختُلف فيه : فجعله بعضهم قسماً مستقلاً ، والجمهور على أنه فرع عن المبنيّ للفاعل ، وهو ما رجّحه ابن عصفور[3] . وبُني عليه ما نصّ عليه المجاشعي في بيان سبب البدء بضمّه « لأنه فرع ، فأُعطي أثقلَ الحركات ، وأُعطي الأصلُ أخفَّ الحركات ؛ لأنّه أسبق فسبق إلى أخفّ الحركات »[4] .

سابعاً : الأصالة والفرعية في (المرفوعات) و(المنصوبات) و(المجرورات) : اختلف النحاة في أصل المرفوعات ما هو ؟ على ثلاثة مذاهب : فقيل : المبتدأ هو الأصل وما عداه فرع ، وعُزي لسيبويه[5] . وقيل : الفاعل هو الأصل وما عداه فرع ، ورجّحه ابن هشام في (شرح الشذور)[6] . وقيل : المبتدأ والفاعل هما الأصل وما عداهما فرع عليهما ، ، وإليه جنح الرضي[7] . قال السيوطي في (النكت) : « وهو خلاف لا يجدي فائدة »[8] . وهو خلاف ما قرّره ابن مالك من ذكره ثمرةً للقول بأصالة المبتدأ في نصرة رأي سيبويه في سبب رفعه[9] ، وقبِله منه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش[10] .

وقال ناظر الجيش : « وأما المنصوبات : فاتفقوا على أن المفاعيل الخمسة منها أصل وما عداها فرع ... وأما المجرورات : فقد علمت أنها قسم واحد ، فلا يمكن فيه دعوى فرعية ، بل هو أصل لم يتفرع عليه غيره »[11] .

---

(١) التصريح : ٢ / ٢٠٧ .
(٢) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٣ / ٢١٢ .
(٣) ينظر : شرح الجمل : ١ / ٥٤٠ - ٥٤١ .
(٤) شرح عيون الإعراب : ٨٩ - ٩٠ ، وينظر : علل النحو : ٢٧٧ .
(٥) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل : ١٤٤ - ١٤٥ ، ولم أقف عليه في (الكتاب) .
(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٥٨ .
(٧) شرح الكافية للرضي : ١ / ٧٠ ، همع الهوامع : ٢ / ٤ .
(٨) النكت : ١ / ٢٢١ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧٠ .
(١٠) ينظر : التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥٨ ، تمهيد القواعد : ٢ / ٨٥٤ .
(١١) تمهيد القواعد : ٢ / ٨٤٤ - ٨٤٥ .

المبحث الثالث

(اختصاص الأصل بأحكام تخصّه دون الفرع)

وهي بمثابة امتيازات تُمنح للأصل وتُمنع عن الفرع ؛ تفضيلاً للأصل على الفرع ، وهي صورة أخرى من انحطاط الفرع الذي تقدّم بيانه ، وسأضرب لهذا أمثلة مركّزاً على ماله تعلّق بالبحث ، ومكتفياً - في الغالب - بخاصيّة واحدة ؛ رغبة في الاختصار ، ضارباً الصفح عن بقية الأصول التي لم يتحصّل لي من اختصاصها وجه له تعلّق مباشر ومثمر بهذا البحث ، مثل ما تختصُّ به (كان) عن بقيّة أخواتها ، وكذا اختصاصات (الواو) العاطفة ... إلخ ، وهو أمر معلوم[1] . وكلُّ باب فأصله شيء واحد : (إنْ) أصل أدوات الشرط ، والهمزة أصل الاستفهام و(إلا) أحقّ بالاستثناء ، و(الواو) أحقّ بالعطف ، كما نصّ على هذا المبّرد[2] . وقد تقدّم إيراد وجه لاختصاص (ما) النافية وهو التصدّر في موطن سابق . والأمثلة هي :

١ - (إنْ) الشرطية والفصل فيها : (إنْ) الشرطية يجوز الفصل فيها - بينها وبين فعلها - بالاسم - عند أبي عليّ الفارسيّ ؛ لأنها أصل أدوات الشرط ، ولا تزول عنه إلى غيره ، بخلاف بقيّة الأدوات ، التي هي بمثابة الفروع ، فلا يجوز ذلك فيها إلا في الشعر[3] . وكون (إنْ) أصل أدوات الشرط مسألة إجماع كما حكاه ابن الأنباري[4] .

٢ - تقديم همزة الاستفهام على العاطف : فالأصل تقدُّم العاطف على الجملة المعطوفة به ؛ لأن العاطف لا يتقدّم عليه جزء مما عطف ، كما نصّ عليه الدماميني في (شرح المزج)[5] . واختصّت الهمزة من هذا الحكم[6] دون بقية أخواتها فروع عنها . قال الرضي : « ومن خصائص الهمزة أن تدخل على (الفاء) و(الواو) و(ثمّ) ، كما تقدم في حروف العطف ، ولا تدخل (هل) عليها ؛ لأنها فرع الهمزة ، فلا تتصرف تصرفها »[7] . وللنحاة في تعليل هذا الاختصاص وجه آخر - غير الأصالة والفرعية - وهو تمام التصدّر للهمزة[8] ، وهو صورة أخرى من

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٥ / ٢٢٥ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ٤١ .
(٣) ينظر : الإغفال : ٢ / ٣٠٥ - ٣١١ .
(٤) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٣٤ .
(٥) ينظر : شرح المزج : ٧٧ .
(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٩١ ، المقتضب : ٣ / ٣٠٧ ، الجنى الداني : ٣١ .
(٧) شرح الكافية للرضي : ٤ / ٤٨٣ .
(٨) ينظر : المغني : ١ / ١٦ ، الارتشاف : ٥ / ٢٣٦٦ ، التصريح : ٢ / ١٥٥ .

صور ارتقاء الأصل على الفرع .

٣ - (إلا) الاستثنائية : فالأصل في أدوات الاستثناء (إلا) ، وما عداها فرع لها ، ويُبنى على هذا الحكم مسألة أوردها ابن الخشّاب ، وملخّصها : أن في الفعلين - (ليس) و(لا يكون) - ضميراً لا يظهر ، لأن (إلا) التي هي الأصل لم تتحمل ضميراً بارزاً ، وفرعها - وإن كان فعلاً - لا يجوز بروز ضميره ، فوجب إضماره ؛ لئلا يكون الفرع أوسع من الأصل[١] .

٤ - الوصف بـ(غير) الاستثنائية : قرَّر النحاة أن (غير) الاستثنائية - التي هي فرع عن (إلا) في الاستثناء - أصلٌ في الوصف بها ، بخلاف (إلا) التي هي فرع عنها في هذا الجانب[٢] ؛ ولهذا اشترطوا أموراً في وقوع (إلا) مع ما بعدها وصفاً بخلاف (غير) التي تقع وصفاً بغير شرط[٣] ، وهو ما علّق عليه ناظر الجيش بقوله : « (غير) لأصالتها اختصت بذلك دون (إلا) ، وبهذا الأمر تتحقق أصالة (غير) في الوصفية ، وفرعية (إلا)[٤] » .

٥ - الرابط في الجملة الحالية : والرابط هنا إمّا : الضمير - وهو الأصل - وإمّا (الواو) - وهو الفرع - وإما كلاهما ؛ ولكون الضمير أصلاً اختصّ بتعيُّنه للربط في صور ، ولم تختصّ (الواو) ؛ لفرعيّتها بموضع ، بل كلّ مكان وقع فيه الربط بها جازت مشاركة الضمير لها في ذلك[٥] .

٦ - (أنْ) الناصبة : تختصّ (أنْ) الناصبة - التي هي أصل النواصب للمضارع - في أنها تعمل ظاهرة ومضمرة - جوازاً أو وجوباً - بخلاف بقية أخواتها اللواتي هن فروع عنها ، فلا يعملن إلا إذا ظهرْن ، وهي مسألة معلومة[٦] ، ركّز النحاة فيها على قضية الإضمار جوازاً أو وجوباً ومواطنهما ، فشغلهم هذا عن الالتفات إلى ارتباط هذا الحكم بامتيازات الأصل عن الفرع ، وهو موطن الإيراد هنا ؛ ولهذا لم يُسلَّم للسيرافي تقديره إضمار (كي) المصدرية مع بقاء عملها ، قال ابن هشام : « أجازه السيرافي في نحو : (جئت لتكرمني) وإنما يقدر الجمهور هنا (أنْ)

---

(١) ينظر : المرتجل : ١٨٨ .
(٢) ينظر : تمهيد القواعد : ٥ / ٢٢٢٠ .
(٣) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ١٨٠ ، ٣ / ٦٠ - ٦١ ، تمهيد القواعد : ٥ / ٢٢١٨ .
(٤) تمهيد القواعد : ٥ / ٢١٩٢ .
(٥) ينظر : تمهيد القواعد : ٥ / ٢٣٣٠ .
(٦) ينظر : الأصول : ٢ / ١٤٩ - ١٥٦ ، شرح عمدة الحافظ : ١ / ٣٣٤ - ٣٤٤ ، التصريح : ٢ / ٢٣٥ - ٢٤٥ .

بعينها ؛ لأنها أمّ الباب ، فهي أولى بالتجوّز »[1] .

(١) المغني : ٢ / ٦٣٩ .

المبحث الرابع
(احتياج الفرع إلى العلامة دون الأصل)

الفروع هي المحتاجة إلى العلامة ، والأصول لا تحتاج إلى علامة ، ويظهر هذا في النماذج الأربعة الآتية:

أولاً : التذكير والتأنيث : الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع[١] ؛ لوجهين:

الأول: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يُعبّر عنها بلفظ المذكر . الثاني : أن المؤنث له علامة ، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة[٢] . وقال ابن مالك : « لما كان التذكير أصلاً استَغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث ، فإنه فرع ، فافتقر إلى علامة ، وهي : تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة »[٣] . وعلّق ابن الخشّاب على هذا الحكم بقوله : « واعلم أنّ قولهم : (إن الواو علامة التذكير) تجوُّز ؛ لأن التذكير لا يحتاج إلى علامة ؛ إذ كان هو الأصل ، والأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق ، وإنما ذاك أمر بابه الفروع »[٤] . وفي كلام ابن الخشّاب تعليل لأصل المسألة فتأمّل . وفرّع الشلوبين على هذا الحكم مسألة تأنيث الفعل ؛ إذ العرب جعلوا فيه علامة لتأنيث فاعله ، ولم يجعلوا فيه علامة لتذكيره[٥] .

وإثبات (التاء) مع المذكّر في باب العدد علّق عليه السيوطي بقوله : « والنكتة في إثبات (التاء) في المذكر أنّ العدد كله مؤنث ، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث ، وتُركتْ من المؤنث لقصد الفرق ولم يُعكس ؛ لأن المذكر أصل ، فهو أبعد عن اجتماع علامتي تأنيث »[٦] .

ثانياً : التعريف والتنكير: الأصل في الأشياء التنكير ، كما نصَّ عليه المبرّد[٧] . وقال ابن يعيش : « أصل الأسماء أن تكون نكرات ؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع ، لنقلها عن الأصل »[٨] . وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور ، أي : أن النكرة أصل والمعرفة فرع ،

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٥٠ ، همع الهوامع : ٦ / ٦١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨٨ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢ / ٢٩٣ .
(٣) شرح الكافية الشافية : ٤ / ٧٣٣ .
(٤) المرتجل : ٦٣ .
(٥) ينظر : التوطئة : ١٦٢ .
(٦) همع الهوامع : ٥ / ٣٠٧ .
(٧) المقتضب : ٣ / ٣٥٠ .
(٨) شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٩ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢ / ٧٨ - ٧٩ .

وخالف في هذا الكوفيون وابن الطراوة ، وردّ عليهم الشلوبين . ومن الدليل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ونجد كثيراً من النكرات لا معرفة لها[١] .

وعلّق ابن مالك على احتجاج بعضهم على الخليل - الذي يرى أن حرف التعريف هو الألف واللام معاً - بأنه لما كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد ، وهو التنوين ، كصهٍ وصهٍ ، وجب كون التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد وهو اللام . وأجاب ابن مالك - منتصراً لرأي الخليل - بقوله : « ونقول : التعريف نظير التأنيث في الفرعية فاشتركا في استحقاق علامة ، والتنكير في الأصالة ، فينبغي أن يشتركا في الخلوّ من علامة . فإن وُضع للتنكير علامة فحقُّها أن تنقص عن علامة التعريف ؛ تنبيهاً على أنه أحقّ بالعلامة لفرعيّته وأصالة التنكير ؛ وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب . وأيضاً فإنّ التعريف طارئ على التنكير كطروء التثنية على الإفراد ، فسوّي بينهما بجعل علامة كل واحد منهما حرفين ، بحذف أحدهما في حال دون حال »[٢] .

وأوردت نصّه بتمامه لاستقامته ونفاسته ، وأيّده عليه ناظر الجيش[٣] . وهذا الأصل الذي قُرِّر ليس مطّرداً ؛ إذ قد تلحق العلامةُ الأصلَ دون الفرع لعلّة حينئذ ، قال ابن يعيش : « والاسم على ضربين : نكرة ومعرفة ، والنكرة هي الأصل والأخفّ عليهم والأمكن عندهم ، والمعرفة فرع ، فلما كانت النكرة أخفّ عليهم ألحقوها التنوين ؛ دليلاً على الخفّة ؛ ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها»[٤] .

ثالثاً : المفرد بخلاف المثنّى والجمع : المثنّى والمجموع فرعان عن الآحاد ، كما نصّ عليه الأشموني[٥] ؛ ولهذا احتاج كلٌّ من المثنى والجمع إلى علامات ، دون أصلهما وهو المفرد ، كما هو معلوم ضرورة « والتثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به » ، كما نصّ عليه أبو عليّ[٦] ؛ ولهذا انحازت إلى الفرعية - مشتركة مع الجمع فيها - مبتعدة عن عن أصلهما وهو الإفراد . وأقلّ الجمع اثنان ، وهي مسألة نحوية فقهية ،

(١) ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٨٩ - ١٩٠ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥٧ .
(٣) ينظر : تمهيد القواعد : ٢ / ٨٢٣ - ٨٢٤ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٧ .
(٥) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٨٧ .
(٦) التعليقة : ١ / ٣٤ .

بُني عليها العديد من الأحكام ، ومنها توكيد المثنّى بالنفس أو العين بجمعهما على الأصحّ - على (أفعل)[١] .. إلى غير ذلك . وبنى الشلوبين على حكم احتياج هذين الفرعين إلى علامات فقال : « لم يجعلوا في الفعل علامة لإفراد الفاعل ، كما جعلوا فيه علامة لتثنيته وجمعه »[٢] . وهذه العلامة غير لازمة خلافاً لعلامة التأنيث . قال أبو عليّ الفارسي : « وإنما لزمت علامة التأنيث ولم تلزم علامة التثنية والجمع الفعلَ ؛ لأن التأنيث لما كان معنى لازماً لزمت علامته ، وليس التثنية والجمع بلازمين ؛ لأن الاثنين والجمع قد يؤولان إلى الافتراق ، والتأنيث لا يؤول إلى التذكير »[٣] .

وأورد ابن القيّم في تفصيلاً نفيساً له علاقة بهذا الموضوع ، لم أورده خوف الإطالة[٤] .

رابعاً : أصل المضارع : اختُلف في أصل المضارع ، هل هو الدلالة على الحال والاستقبال معاً ، أو الدلالة على الحال فقط ، ودلالته على الاستقبال فرع عنها؟

فذهب ابن السرّاج إلى جعله للزمانين - الحال والاستقبال – أصالة[٥] . ونُسبت للفارسي موافقة ابن السرّاج .

وهذه الموافقة محلّ اعتراض من ابن الطراوة[٦] ، ويضعف هذه النسبة مخالفته له في (المسائل العسكرية) ؛ بناءً على أن المضارع يدل على الحال دون علامة ، فإذا أُريد به الدلالة على الاستقبال لحقته علامة - (السين) و(سوف) - ولحاق العلامة دليل على الفرعية[٧] .

وأيّده أبو حيان فذكر أنّ « الحروف الدالة على المعاني إنما تلحق الفروع لا الأصول ؛ كعلامة التأنيث والتثنية والجمع والتصغير والتعريف وغير ذلك من حروف المعاني »[٨] . ولهذا اعتُرض على الكوفيين وابن مالك لجعلهم لام الابتداء علامة لدلالة المضارع على الحال ، الذي هو أصل فيه[٩] . وهناك مناقشة بين ابن هشام والزمخشري بهذا الشأن في (

---

(١) ينظر : شرح الجمل للزجاجي : ١ / ٢٦٤ .
(٢) التوطئة : ١٦٢ .
(٣) التعليقة : ١ / ٢٤٣ .
(٤) ينظر : بدائع الفوائد : ١ / ١٠٨ - ١١٢ .
(٥) ينظر : الأصول : ١ / ٣٩ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل للدلآئي : ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .
(٧) ينظر : المسائل العسكرية : ١٠٢ .
(٨) التذييل والتكميل : ١ / ٨٥ .
(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٤ / ١٢ ، التذييل والتكميل : ١ / ٩١ - ٩٥ .

المغنى)[1] .

(١) ينظر : المغني : ١ / ٢٣٠ .

المبحث الخامس

(حمل الفرع على الأصل وعكسه وحمل الفرع على الفرع)

أولاً : حمل الفرع على الأصل : وهذا هو الأصل ، وهو من الأصول المقرَّرة عند النحاة[١] . وسأتناوله من خلال ثلاث مسائل : الأولى : إعلال المصدر لإعلال فعله ، إذ اعتمده الكوفيون دليلاً لقولهم بأصالة الفعل ؛ حملاً للفرع على الأصل ، خلافاً للبصريين الذين جعلوه على سبيل التشاكل[٢] .

ومستند هذا الإعلال استقراء كلام العرب ، إذ وجدوا الاسم يصحّ بصحة الفعل ؛ كـ(استحواذ) لقولهم : (استحوذ) ، ويُعَلُّ بإعلاله ؛ كـ(استقامة) لقولهم : (استقام) ، كما نصّ عليه ناظر الجيش[٣] . ونفى ابن جنّيّ أصل هذه المسألة بأنه « لا تعلّق له بالأصل والفرع »[٤] . وتعليله ومناقشته تطول .

الثانية : إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد : وهو من نماذج الاستدلال بالقياس التي أوردها الزجاجي وابن الأنباري[٥] . وهو مقرَّر عند النحاة[٦] . **الثالثة :** لزوم نون الوقاية في الفعل معتلّ اللام ، وإن كانت العلّة من لزوم هذه النون ، هي عدم كسر الفعل ، وهو مأمون - في هذه المسألة - من انكسار ذلك الساكن ؛ لكونه حرف علة . وعلّق الرضي على هذا الحكم بقوله : « قلت : ذلك إجراء لباب الفعل مجرى واحداً ، وحملاً للفرع على الأصل ؛ لأن أصل الفعل هو : الصحيح اللام »[٧] .

ثانياً : حمل الأصل على الفرع : عقد له ابن جني باباً في (الخصائص) ، جاعلاً هذا الحمل من باب غلبة الفرع على الأصل[٨] ، ووجّهه ابن مالك على أنه من باب اتباع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه[٩] . وهو خلاف بينهما في أصل المسألة ، مع التسليم في فروعها الواردة فيها ، ويظهر أنه خلاف صوريّ . ويدعم هذا قول الأعلم في من أنّ « إخراج

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٣

(٢) وفي المسألة نقاش طويل ، ينظر : الإيضاح للزجاجي : ٦٠ ، الإنصاف : ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد : ١٠ / ٤٨٧٩ .

(٤) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٣٦٣ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٠ ، لمع الأدلة : ٤٦ .

(٦) ينظر : التصريح : ٢ / ٣٧٨ .

(٧) شرح الكافية للرضي : ٣ / ٥٦ .

(٨) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٥٥ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٩ .

الفرع إلى الأصل ممكن ؛ ألا ترى أن الفرع قد يُقتطع من الأصل ثم يُغرس فيكون أصلاً ، ولا يمكن البتة أن يكون الأصل المقتطع من فرعه فرعاً ، إنما يكون أبداً أصلاً إن ترك في مغرسه أو نقل إلى مغرس آخر »[1] .

والتفصيل يتلخص في المسائل الآتية :

المسألة الأولى : الجرّ للمعمول في اسم الفاعل والصفة المشبهة : فقد قرَّر ابن جني أنه قد يغلب الفرعُ الأصلَ ، فيستعيد الأصلُ قوّته من الفرع ؛ مثاله : وجه الجرِّ في : (هذا الحسن الوجهِ) تشبيهه باسم الفاعل ، مع أن اسم الفاعل جُرَّ لتشبيهه بالصفة المشبّهة ، كما قرَّره في ثلاثة مواطن أخرى[2] خارجة عن إطار الباب الذي عقد وأدرج هذه المسألة ضمنه ، وأشير وأشير إليه سابقاً . وعقّبه بقوله : « وهذا يدلّك على تمكن الفروع عندهم ؛ حتى إنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فرعها ما كانت هي أنّته إليها ، وجعلته عطيّة منها لها »[3] .

وقال في موطن آخر : « وسبب تمكّن هذه الفروع عندي أنها في حال استعمالها على فرعيّتها تأتي مأتى الحقيقي لا الفرع التشبيهي ؛ وذلك قولهم : أنت الأسد وكفّك البحر ، فهذا لفظه لفظ الحقيقة ومعناه المجاز والاتّساع ... وهو واسع كثير ، فلما كثر استعمالهم إيّاه - وهو مجاز - استعمالَ الحقيقة ، واستمر واتلأبّ ، تجاوزوا به ذاك إلى أن أصاروه كأنه الأصلُ والحقيقة ، فعادوا فاستعاروا معناه لأصله .. وهذا من باب تدرج اللغة »[4] . وهذه الفكرة توسّع في تقريرها بعض النحاة[5] .

وجعل العكبري هذه المسألة من باب الشبه اللفظيَ[6] . وجعلها الرضي الرضي من باب (التقاصّ)[7] . والجميع مآله واحد . قال البطليوسي : « والعادة في الاستعمال أنّ الشيئين المختلفين إذا كانت بينهما شركة في بعض أحوالهما فربّما حُمل بعضها على بعض ، وذلك كثير في العربية ؛ كحملهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة به في أن أضافوه ... وحملوا الصفة أيضاً

---

(١) المخترع - وهو كتابه الذي ادّعى أن ما فيه مخترع مغاير لكتب النحو - : ١٣ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٩٧ ، ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٢ / ١٧٦ .

(٣) الخصائص : ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ٢ / ١٧٦ .

(٤) الخصائص : ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، ٣٤٧ ، ٤٤٧ - ٤٨٢ .

(٥) قرَّرها ابن الصائغ في رسالته التي نقلها عنه السيوطي في (الأشباه والنظائر) : ٤ / ٤٧٩ - ٤٨٢ .

(٦) ينظر : التبيين : ١٩٠ - ١٩٢ .

(٧) أي : أنْ يقتصّ كلّ منهما من الآخر فيأخذ منه مثل ما أعطاه ، ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٥٧ .

محمل اسم الفاعل فنصبوا ما بعدها ... وأمثال هذا كثيرة في صناعة النحو »[1] .

وهذا الحكم اعتمده ابن السرّاج[2] ، واستشكله ابن الحاجب في (أماليه أماليه) بأن القياس يقتضي أن لا يجوز إضافة (الحسن) إلى (الوجه) ؛ لأنهما بمعنى ؛ فيؤدّي ذلك إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو محال[3] .

وهذه الإضافة ليست مشكلة عند الفارسي[4] ، كما حاول البطليوسي دفع هذا الإشكال الذي أورده ابن الحاجب[5] .

قال المرادي : « أمّا (حسن وجهه) بالجر فهو عند سيبويه مخصوص بالشعر ، وعند المبرد ممنوع في الشعر وغيره ، وعند الكوفيين جائز في الكلام كلّه ، وهو الصحيح ... ومع جوازه ففيه ضعف ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه »[6] . وهذا هو الظاهر .

المسألة الثانية : حمل الجرّ على النصب في الممنوع من الصرف ، بعد أن كان النصب فرعاً عن الجرّ في التثنية والجمع :

جُعِل النصب فرعاً عن الجرّ في التثنية وجمع المذكر ، فغَلب هذا الفرعُ مرّة أخرى فحُمل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف[7] .

المسألة الثالثة : حمل الاسم على الضمير : أورد ابن جنّيّ تحت باب (حمل الأصول على الفروع) أن حمْل المظهر - وإنْ كان هو الأصل - على المضمر في باب الإضافة ؛ من قِبَل أن المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر[8] .

المسألة الرابعة : نصّ النحاة على أنّ اسم الفاعل إنما عمل حملاً على فعله ، كما تقدّم . كما أن فعله المضارع - وهو الأصل سابقاً - أُعرب لمشابهته إيّاه[9] .

المسألة الخامسة : حذْفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، وأورد ابن

---

(١) إصلاح الخلل : ٢٣٠ - ٢٣١ .
(٢) ينظر : الأصول : ١ / ١٣٤ - ١٣٥ .
(٣) ينظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٤ / ٢٣ .
(٤) ينظر : المسائل المشكلة : ٣٤ .
(٥) ينظر : إصلاح الخلل : ٢١٤ .
(٦) شرح التسهيل للمرادي : ٦٨١ .
(٧) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٠٦ - ٣٠٨ .
(٨) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٥٥ .
(٩) ينظر : إيضاح الزجاجي : ١٣٥ .

جنّيّ عليه أمثلة في (الخصائص)[1] .

ثالثاً : حمل الفرع على الفرع : وهو ممنوع ، ومثّل لمنعه ابن عصفور بقوله : « لا يجوز أن يُبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني ؛ لأن الأسماء ليس أصلها البناء ، فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها »[2] . ولا يمكن هذا الحمل إلا بإعادته إلى أصل أو اعتماده عليه كما تقدّم ، وقد ينتج عنه صورة تخيليّة افترضها ابن جنّيّ تحت باب (التراجع عند التناهي) ، ونصّها : « لو حمل حامل على تأنيث نحو : (قائمة) و(مسلمة) لكان طريقه - على ما أرينا - أن نعيده إلى التذكير - هذا لو سوّغ مسوّغ تأنيث نحو (قائمة) - وذلك أن التذكير هو الأوّل والأصل ، فليس لك التراجع عن الأصول ؛ لأنها أوائل ، وليس تحت الأصل ما يُرجع إليه ، وليس كذلك التأنيث ؛ لأنه فرع على التذكير ... فلذلك جاز تصوّر تأنيث المؤنث ، ولم يجز تصوّر تذكير المذكر »[3] .

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ٣١٠ - ٣١١ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور (بتصرف يسير) : ٢ / ٣٢٩ .
(٣) الخصائص : ٣ / ٢٤٢ .

المبحث السادس
(غلبة الفرع الأصلَ)

١ ـ عقد له ابن جنّيّ باباً في (الخصائص) وأورد عليه أمثلة ـ غير ما تقدّم في حمل الأصل على الفرع ـ منها : إعرابهم الآحاد ـ التي هي الأصل ـ بالحركات ـ وهي الأضعف ـ وإعرابهم التثنية والجمع ـ التي هي الفرع ـ بالحروف ، وهي الأقوى[١] . وأيّده الرضي ـ في أصل المسألة دون النتيجة ـ بقوله : « الإعراب : بالحركات التي هي الأصل في الإعراب ، وبالحروف التي هي أقوى منها ، مع كونها فروعاً لها »[٢] . والذي يظهر من كلام سيبويه وأبي علي عدم اعتبار غلبة الفرع في هذه المسألة[٣] .

٢ ـ قال العكبري : « قد يغلب الفرعُ الأصل ؛ فالفعل ـ الذي هو الفرع عند البصريين ـ يدل على أكثر مما يدل عليه المصدر ، الذي هو الأصل عندهم »[٤] .

٣ ـ نقل السيوطي عن بعضهم قوله : « ومع أنّ النكرة الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة ، غلبت المعرفة ؛ كقولك : (هذا رجل وزيد ضاحكين) ، فتنصب على الحال ؛ لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة »[٥] . ولعلّ العطف سوّغ هذا الحكم ، فتخرج المسألة حينئذ عن هذا الباب .

٤ ـ قال ابن يعيش : « فإن قيل : فما الفرق بين الأصل والفرع في (كأنّ) . قيل : التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل ؛ وذلك إذا قلت : (زيد كالأسد) فقد بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد ، فسرى من الآخر إلى الأول ، وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك : (كأن زيداً أسد) ؛ لأنّك بنيت كلامك من أوّله على التشبيه ، فاعرفه »[٦] .

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ .
(٢) شرح الكافية للرضي : ١ / ٧٣ ، وينظر : أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٩١ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ١١١ ، ١٦٥ ، المسائل العسكرية : ٢٦٩ ـ ٢٧١ .
(٤) التبيين (بتصرف يسير) : ١٤٥ .
(٥) الأشباه والنظائر : ٢ / ٧٩ .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨٢ .

المبحث السابع

(كثرة الفرع وقلّة الأصل)

قد يكثر الفرع ويقلّ الأصل لضرب من التأويل ، وسأكتفي بمثالين :

الأول : واو القسم : نصّ النحاة على أن (الباء) هي الأصل في حروف القسم ، و(الواو) فرع عنها ، ومع ذلك فـ(الواو) هي الأكثر من جهة الاستعمال[1] . والدليل على أصالة (الباء) نصّ عليه ابن يعيش بقوله : « فرجوعك مع الإضمار إلى (الباء) يدل على أنها هي الأصل ؛ لأنّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها »[2] .

الثاني : نِعْم وبِئْس ساكتاً العين : (نِعْم) و(بِئْس) بسكون العين أكثر من (نَعِم) و(بَئِس) بالكسر الذي هو الأصل كما هو مقرّر عند النحاة . ويظهر أنّ كثرة استعمال هذا الفرع نتيجةٌ لتأثير حروف الحلق[3] . قال ابن مالك : « من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كـ(نِعْم) و(بِئْس) فإنهما فرعا (نَعِم) و(بَئِس) وهما أكثر استعمالاً ، وكـ(أخ) و(أب) المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين ، والمنقوصان أكثر استعمالاً ، وأمثال ذلك كثيرة ، وإذا جاز أن يفوق فرعٌ أصلاً بكثرة الاستعمال ، فأن يفوق فرعٌ فرعاً أولى »[4] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٤ ، الجنى الداني : ٤٥ ، همع الهوامع : ٤ / ٢٣٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٣٣ - ٣٤ .

(٣) ينظر : المخترع : ١٦٦ ، التوطئة : ٣٧٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٦ - ٧ ، التذييل والتكميل : ١٠ / ٨٠ - ٨١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٦ .

المبحث الثامن
(تدرُّج الفروع)

سبق وأن أوردت أن اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل ، والصفة المشبهة فرع عنه ، فهي فرعُ فرعٍ ؛ ولذا كانت أضعف ، واشتُرط لإعمالها شروط إضافية في مساحة أضيق تَقويةً لها على العمل[١] . ومثله ما أوردته سابقاً في إعمال (ما) عمل (ليس)[٢] . وسأكتفي هنا بمثالين آخرين :

الأول : التدرّج في حروف القسم : قرّر المبرد - إضافة لما سبق - أن (الباء) هي الأصل ، و(الواو) فرع عنها ، و(التاء) فرع عن (الواو) ، فهي فرعُ فرعٍ ، وهي أضعف من (الواو) ؛ ولذا امتنعت من الدخول في جميع ما دخلت فيه (الواو)[٣] . واقتصر دخولها على اسم (الله) تعالى خاصّة[٤] . وقرّر هذا التدرّج كلّ من ابن عصفور والمرادي ، ورجّحاه[٥] .

وعلّق أبو حيان في (البحر المحيط) على أنّ هذا التدرّج « شيء قاله كثير من النحاة ، ولا يقوم على ذلك دليل ، وقد ردّه السهيلي »[٦] .

الثاني : أفعال المقاربة : فمن الأمثلة على تدرّج الفروع : أفعال المقاربة فقد نقصت عن (كان) وأخواتها ، فلم تتقدّم أخبارها عليها ، وأُجيز توسيطها تفضيلاً لها على (إنّ) وأخواتها ، كما ذكره ابن مالك في (شرح التسهيل)[٧] .

---

(١) ص : ٥ - ٦ .
(٢) ص : ١٠ .
(٣) ينظر : المقتضب : ١ / ٤٠ ، ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ .
(٤) ينظر : شرح عيون الإعراب : ٢١٤ .
(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٢٤ - ٥٢٥ ، الجنى الداني : ٥٧ .
(٦) البحر المحيط : ٦ / ٣٢٢ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩٥ .

المبحث التاسع
(تجاذب الفروع)

فكرة تجاذب الفروع فكرةٌ مقرَّرة عند النحاة[1] . وسأكتفي لتقريرها بأربعة أمثلة :

المثال الأول : الإعراب الفرعيّ في التثنية والجمع : فكلٌّ منهما فرعٌ جذب إليه صاحبه ، كما أشار إليه ابن مالك[2] . والعلامات الفرعية مرتبطة مرتبطة بالفروع في المجمل[3] .

المثال الثاني : الأسماء الستّة وملازمتها الإضافة : إعراب الأسماء الستّة إعراب فرعيّ ، والملازمة للإضافة فرع على الأصل ، فهما فرعان جذب أحدهما صاحبه إليه ؛ فاشتُرط لإعراب الأسماء الستّة إعراباً فرعياً لزومها الإضافة ، كما أشار إليه الورّاق[4] .

المثال الثالث : الانجذاب بين الأسماء الستّة والمثنى والجمع : وهو وجه آخر من التجاذب قرّره الأشموني في تنبيهاته ، وملخّصه أن الأسماء الستّة أعربت بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدّه ، واختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى ، فكانت هذه التوطئة بمثابة جذب الفرع للفرع[5] .

المثال الرابع : ارتباط المنع من الإدغام بفكرة انجذاب الفرع للفرع : ذكر الشيخ خالد الأزهري في (التصريح) أنواعاً سبعة يمتنع فيها الإدغام ، أولها : موازنة الفعل ، « فإنه وإنْ وازن الفعل لم يدغم تنبيهاً على فرعية الإدغام في الأسماء [وذكر الأنواع الثلاثة التي تليه ، وعقبها بقوله :] فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن ، والإدغام فرع الإظهار ، فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل فيه ما وازنه في الأسماء دون ما لم يوازنه »[6] . وهذا الإتّباع نوع من انجذاب الفرع للفرع فتأمّل .

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ١ / ٣١٧ ، تمهيد القواعد : ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٠ - ٤٣ .
(٣) ينظر : الأشموني : ١ / ٦٧ ، ٨٧ .
(٤) علل النحو : ١٥٠ .
(٥) ينظر : الأشموني : ١ / ٧٤ ، ٨٧ .
(٦) التصريح : ٢ / ٣٩٩ .

المبحث العاشر
(المجانسة بين الأصل والفرع)

وله صورتان :

الأولى : في باب العدد : مخالفة العدد للمعدود في إثبات (تاء) الثلاثة وأخواتها إذا كان المعدود بها مذكراً وحذفها إذا كان مؤنثاً ، وقد علّله ابن يعيش بقوله: « وإنما اختصّ المذكر بالتاء ؛ لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدودة أن يكون مؤنثاً بالتاء ، نحو : ثلاثة وأربعة ، ونحوهما من أسماء العدد ، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع ، جُعل الأصل للأصل فأثبتَّ العلامة ، والفرع للفرع فأسقطتَّ العلامة ؛ فمن أجل هذا قلت : ثلاثة رجال ، وأربع نسوة »[1] .

واعتمده ناظر الجيش في (شرح التسهيل)[2] . وهي صورة لمجانسة الأصلِ الأصلَ ، والفرعِ الفرعَ .

الثانية : في الأسماء الستّة : قد يجانس الفرعُ الأصلَ - وهو صورة أخرى مغايرة لسابقتها - ؛ من ذلك إعراب الأسماء الستّة بحروف فرعية مجانسة للعلامات الأصلية . قال ابن مالك : « لأنّ الجرّ له (الياء) وهي به لائقة لمجانسة (الكسرة) ، والرفع له (الواو) وهي به لائقة ... »[3] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١٨ .
(٢) ينظر : تمهيد القواعد : ٥ / ٢٤١٩ - ٢٤٢٠ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧٤ .

المبحث الحادي عشر

(مسائل ذات صلة بالفروع)

المسألة الأولى : المنع من الصرف : الاسم الممنوع من الصرف فرع ، وكذا عِلَلُ المنع من الصرف جميعها من الفروع ، كما أن سبب المنع مرتبط بالفرعية[١] . فهي أوجه ثلاثة . قال ناظر الجيش : « الاسم إنما يمتنع صرفه إذا خرج من أصله وصار فرعاً على غيره من الأسماء ... فالتركيب والتأنيث والتعريف والعجمة والوصف والزيادة والعدل وصيغة الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ووزن الفعل فرع »[٢] وكلامه طويل وضع فيه ضابطاً للمسألة ، مع مناقشة مسائل متعلّقة بفرعية الاسم . وبيان جهة هذه العلل وضّحه أيضاً ابن الخشّاب في (المرتجل) والشيخ عبد القاهر في (المقتصد) وغيرهما[٣] . قال يس : « واجتماع علتين ؛ لأن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ... ولا ينبغي أن يُجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلا بسبب قوي »[٤] .

وهو ما نبّه إليه الأشموني ، وفصّله ابن يعيش[٥] .

المسألة الثانية : لاسيّما : قال ابن مالك : « ومن النحويين من جعل (لاسيّما) من أدوات الاستثناء . وذلك عندي غير صحيح ؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو (إلا) ، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته - أي : يحكم بفرعيته - وما لم يكن كذلك فليس منها ، أي : لا يُقبل كونه فرعاً »[٦] .

المسألة الثالثة : قبول لحاق الفعل علامة فرعية المسند إليه ، وهذا جعله ابن مالك حدّاً للفعل وضابطاً له ؛ كتاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع . وأيّده عليه ناظر الجيش[٧] . وبناءً على هذا القبول حكم سيبويه

---

(١) ينظر : شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٣ ، التصريح : ٢ / ٢٠٩ - ٢٢٩ ، الأشباه والنظائر : ٢ / ٨٠ .

(٢) تمهيد القواعد : ٨ / ٣٩٦٣ - ٣٩٦٥ .

(٣) ينظر : المرتجل : ٧٢ ، المقتصد : ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٢٩٤ ، شرح الكافية للرضي : ١ / ٣٩ - ٤٠ ، علل النحو : ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٤) حاشية يس على التصريح : ٢ / ٢٢٨ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٩ - ٦٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (بتصرف يسير) : ٢ / ٣١٨ .

(٧) ينظر : تمهيد القواعد : ١ / ١٥٤ - ١٥٥ .

بفعلية (هلمّ) على لغة بني تميم واسميَّتِها على لغة أهل الحجاز[1] .

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٣٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ .

المبحث الثاني عشر
(أحكام ونتائج عامة تجمع بين الأصل والفرع)

خلصت في هذا البحث إلى الأحكام العامّة الآتية :

١ - ما جاء على الأصل لا يحتاج إلى تعليل ، وإنما يعلّل ما خرج عن الأصل ، سواء كان خروجه إلى فرع أو إلى غير فرع[١] ؛ ومثاله ما نصّ عليه كلّ من ابن عصفور وناظر الجيش من أنّ « العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ... فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها »[٢] . ومثله أيضاً : الإعراب بالعلامات الفرعية فيحتاج إلى تعليل ؛ لأنها خرجت عن الأصل[٣] .

٢ - الفرع يمكن أن يكون أصلاً ، والأصل لا يكون فرعاً ، كما نصّ عليه الأعلم في (المخترع)[٤] .

٣ - يختصّ الأصل بالحذف والتقدير دون الفرع ؛ مثاله قول ابن هشام :

« والحذف في الأداة والتقدير للأصلي منها هو الأصل دون الفرع »[٥] .

٤ - الرجوع للأصل دون الفرع عند الترجيح ؛ مثاله ما قرّره ابن يعيش من أن الأصل في الحرف عدم التركيب ، فيرجع إليه عند الترجيح[٦] .

٥ - التعليل للفرع بالأصل وليس العكس ؛ ومثاله اعتراض بعض النحاة على الزجّاجي قوله : « واعلم أن النكرة تنعت بالنكرة كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة ... »[٧] بأنه علّل أصلاً بفرع ، وهو ممنوع . وهو ما دعا البطليوسيَّ للانتصار للزجاجي ودفعْ هذا الاعتراض من جهة عدم الإلزام ، مع القبول به من حيث أصلُ التعليل[٨] .

٦ - لا يوجد فرع إلا وله أصل ، بينما قد يوجد الأصل ولا فرع له :

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٦١ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٢٢ ، ٥٥٠ ، تمهيد القواعد : ٣ / ١٣٠٢ .
(٣) ينظر : المرتجل : ١٠١ ، التذييل والتكميل : ١ / ١٤٣ - ١٤٤ ، تمهيد القواعد : ١ / ٣٧٠ .
(٤) ينظر : المخترع : ١٣ .
(٥) المغني : ٢ / ٦٣٩ .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٨ .
(٧) الجمل : ٢٦٠ .
(٨) إصلاح الخلل : ٧٩ - ٨٠ .

نصّ ابن مالك على أنه من المحال أن يوجد فرع لا أصل له [١] ، ومن الدليل عليه أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة[٢] ؛ ولذا منع البصريون - حتى في ضرورة الشعر - مدَّ المقصور : « فليس فيه رجوع إلى أصل »[٣] . ومن ذلك أيضاً مسألة دخول اللام المزحلقة على معمول الخبر في مثل قولك : (إنَّ زيداً عمراً ضرب) فالخبر غير صالح للام لكونه فعلاً ماضياً ، ودخول (اللام) على المعمول ممنوعة عند الجمهور « وحجة المانعين أن دخول (اللام) على المعمول فرع دخولها على العامل ، فكيف يتفرّع فرع عن غير أصل »[٤] . ومثله أيضاً بناء الفعل لغير المعلوم هل هو أصل برأسه أو فرع عن المبنيّ للفاعل ؟ وهي مسألة خلافية طويلة وقد رُدّ قول من قال بأصالته بأنه يفضي إلى وجود فرع من غير أصل[٥] . ومثله أيضاً رأي ابن خروف وابن عصفور في الأفعال الناقصة أنها مشتقّة من أحداث لم يُنطق بها[٦] . ورُدّ عليهم بمثل ما تقدّم[٧] .

٧ - إذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع ؛ مثاله : جواز الإتباع على معمول الصفة المشبهة بكل التوابع إلا الصفة ، وعُلّل بأن الصفة للتبيين ، وقد تبيّن بالصفة المشبهة ؛ فلا يُحتاج إلى تبيين ، وهي مناقشة بين أبي حيان وبعض النحاة . قال له أبو حيان : « الصفة قد تكون لغير التبيين فهلاّ أُجيز ... فأجاب : بأنّ أصل الصفة أن تأتي للتبيين ، ومجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع ، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع »[٨] .

٨ - لا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ؛ كما ورد ذلك في مسألة حذف مفعول اسم الفاعل[٩] .

٩ - لزوم الأصل بابه الذي تأصّل فيه بخلاف الفرع ، وقد جُعل هذا ضابطاً للقول بأصالة كلّ حرف في بابه[١٠] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٩ ، ٢٤٦ .
(٢) ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٨٩ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٥٧ .
(٤) التصريح : ١ / ٢٢٤ .
(٥) ينظر : التصريح : ٢ / ٣٥٧ .
(٦) ينظر : شرح الجزولية : ٩٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٨٥ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٢٨٩ .
(٨) (مختصراً) والنصّ بتمامه نقله تلميذه ناظر الجيش : التمهيد ٦ / ٢٨٠٤ - ٢٨٠٥ ، وأورده السيوطي في همع الهوامع : ٥ / ٩٩ - ١٠٠ .
(٩) ينظر : همع الهوامع : ٥ / ١٠٤ .
(١٠) ينظر : الإغفال : ٢ / ٣٠٥ - ٣١١ ، الأشباه والنظائر : ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

١٠ ـ عند الاشتباه يُرجع إلى الأصل وليس الفرع ؛ ومثاله الأسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها أو تذكيرها فيُحكم عليها بالتذكير[١] . قال ابن الخشّاب: الخشّاب:
« والمجهولات تُردّ إلى الأصول وتحمل عليها دون الفروع »[٢] .

١١ ـ الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع ، وهو من الأصول المقرّرة عند النحاة[٣] .

١٢ ـ يُسلك بالفرع سبيل الأصل ؛ من ذلك أنه « ينبغي إذا اقتُصر في الجواب على الاسم أن يُقدّر الفعل متقدّماً ؛ لأن المكمّل أصل ، والمختصر فرع ، فتسلك بالفرع سبيل الأصل »[٤] .

١٣ ـ الفرع يتضمن الأصل وزيادة ، كما نصّ عليه الرضي بقوله : « كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ منه ، فينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة هي الغرض من الصّوغ والاشتقاق »[٥] . وهو ما قرّره كلّ من ابن مالك مع التمثيل ، والشيخ خالد الأزهري مع التأصيل[٦] .

١٤ ـ الشيء لا يكون فرع نفسه ، وجعله ابن مالك من المحال ، معتمداً على هذا في الردّ على من استدل على فرعيّة المصدر بتوكيده . فقال : « ولا حجة في توكيد الفعل بالمصدر ؛ لأن الشيء قد يؤكّد بنفسه ، نحو : (زيد زيد قام) فلو دلّ التوكيد على فرعيّة المؤكَّد ؛ لزم كون الشيء فرع نفسه ، وذلك محال »[٧] .

١٥ ـ لا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً ، ومثاله : جواز تقدّم الحال على صاحبه مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً بحرف دون المجرور بالإضافة ، واعتراض بعضهم على المجرور بالمطالبة بالمنع ، إجراء لحال المجرور بحرف مجرى المجرور بالإضافة ، وهو ما اعترضه ابن مالك ـ وأقرّه عليه ناظر الجيش ـ « لأن المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصح أن يُحمل حال المجرور عليه ؛ لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً »[٨] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨٨ .
(٢) المرتجل : ٢٥ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، ٢٨٣ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢١ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٠٧ .
(٥) شرح الكافية للرضي : ٣ / ٤٧٠ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٩ ، التصريح : ١ / ٣٢٥ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٨٠ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٩ ، تمهيد القواعد : ٥ / ٢٢٨٥ ـ ٢٢٨٨ .

١٦ - انجذاب الفرع إلى الفرع أكثر من انجذابه إلى الأصل ، وهو ما قرّره أبو عليّ الفارسي في معرض توجيه نصب المثنّى[١] .

١٧ - قد يُتناسى الأصل كما يمكن أن يُتناسى الفرع ، كما نصّ عليه ابن مالك ، ووضّحه المرادي وناظر الجيش[٢] .

١٨ - قد يستوي الأصل والفرع في حكم من الأحكام ؛ مثاله : جعْل ابن عصفور تعدّي الفعل تارة بنفسه وتارة بحرف الجر من باب استواء الأصل والفرع ، وأقرّه عليه ناظر الجيش[٣] . ومثله أيضاً المساواة في الحكم بزيادة (التاء) في الضمير (أنت) وفروعه ، كما ذهب إليه ابن عصفور وأبو حيان ، وهو محلّ نظر من الناظر[٤] . ومثله أيضاً تسهيل الهمزة من كلمة (رأس) ونحوها ؛ مساواةً بين الأصل وفرعه[٥] .

١٩ - يمنع أن يكون للفرع مزيّة على الأصل ، كما نصّ عليه الأشموني ، ومثّل له بإعراب بعض الآحاد - وهي الأسماء الستة - بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابها بالحروف للزم أن يكون للفرع مزيّة على الأصل ، وهو ما تعقبه الصبّان - مع التسليم للحكم - بالاعتراض على التعليل بأنّه يؤدّي إلى الدّور[٦] .

٢٠ - قد يختصّ الفرع بأحكام تخصّه ؛ ومثاله اختصاص بعض حروف المعاني الفرعية بأحكام خاصّة بها دون أصولها[٧] ، كما هو مقرَّر ومعلوم ، وسبق إيراد شيء منه . ولا تعارض أو تناقض بين النتائج الثلاثة المتقدّمة ؛ فالخصوصية لا تقتضي المزيّة والتفضيل دائماً[٨] ، كما أن المساواة ليس فيها مزيّة .

٢١ - يُعاد إلى الأصل عند زوال موجب الفرعيّة ؛ ومثاله قول ابن الخشاب :« الفعل إذا أعرب فإعرابه فرع ، فإذا عرض له ما يمنعه من الإعراب عاد مبنيّاً ، كما أنّ الاسم إذا عرض له البناء ثم زال عنه الحكم الموجب لبنائه عاد

---

(١) ينظر : التعليقة : ١ / ٣٣ - ٣٤ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٩٠ ، شرح التسهيل للمرادي : ٤٥٩ ، تمهيد القواعد : ١٠ / ٤٩٣٧ .
(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٧٢٣ - ١٧٢٤ .
(٤) الممتع : ١ / ٢٧٢ ، التذييل والتكميل : ٦ / ١١٥ ، تمهيد القواعد : ١٠ / ٤٩٣٨ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٩ .
(٦) ينظر : الأشموني : ١ / ٨٧ .
(٧) ينظر : المرتجل : ٢١٣ ، الأشباه والنظائر : ٢ / ٢٠٤ ، ٢٣٢ .
(٨) ينظر : شرح الأشموني : ٣ / ٢١٢ .

معرباً »[1] .

٢٢ - موت الفرع دون الأصل ، كما أشار إليه الأعلم - تنظيراً لا تطبيقاً - من « أن الفرع إذا جاوز مغرسه فإنه يصير حطباً »[2] .

٢٣ - خروج الأصل إلى الفرع لا يُعدّ ناقضاً للغرض الذي لزمه الأصل واطّرد فيه ، كما بيّنه الزّجاجيّ في (الإيضاح)[3] .

٢٤ - الخروج عن الأصل لا يفضي ضرورة إلى الفرع ؛ فقد يخرج الشيء عن أصله من غير أن يصبح فرعاً ، وهو كثير[4] .

٢٥ - الفروع تلزم طريقة واحدة ، فلا تتصرّف تصرُّف الأصول ، كما نصّ عليه ابن الخشّاب[5] .

٢٦ - خفّة الأصل وثقل الفرع ، كما قرّر ذلك ابن يعيش[6] .

٢٧ - يُستثقل في الفرع ما لا يستثقل في الأصل ؛ ومثاله : يستثقل في الجموع ما لا يستثقل في الآحاد ؛ بدلالة إلزامهم (خطايا) القلب ، وإبدالهم من الأولى في (ذوائب) الواو ، وهو رأي للأخفش ذكره ابن الشجري[7] .

٢٨ - الفروع لا تستقلّ ؛ ومثاله عدم استقلال التوابع - التي هي فروع عن متبوعاتها - كما قرّر ذلك ووضّحه ابن يعيش[8] .

٢٩ - قد تُنزّل اللفظة منزلة الفرع وليست فرعاً ؛ ومثاله : (هنا) وأخواتها - في الاسم الموصول - فهي ليست فروعاً لـ(ذا) ، ولكنها بمنزلة الفروع ، كما قرّره ابن مالك وأيّده الناظر[9] .

٣٠ - مراعاة الشّبه اللفظي قد يؤدّي إلى الخروج من الفرع إلى الأصل ، أو العكس ، كما قرّر ذلك ومثّل له ناظر الناظر[10] .

٣١ - الفرع يؤكّد الأصل وليس العكس ؛ ومثاله ما ذكره الأشموني تعليقاً على قول الشاعر :

---

(١) المرتجل : ١٠٦ - ١٠٧ .
(٢) المخترع : ١٧ .
(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٢ .
(٤) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٢١٤ .
(٥) ينظر : المرتجل : ١٦٩ .
(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٧ .
(٧) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٠٦ .
(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٨ - ٣٩ .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥٢ ، تمهيد القواعد : ٢ / ٨١٧ .
(١٠) ينظر : تمهيد القواعد : ١ / ٣٧٠ .

أَرَدْتَ لكيما أَنْ تَطيرِ بِقِرْبَتِي فتتركها شنّا ببيداءَ بلقعِ[1]

« احتمل أن تكون (كي) مصدريّة مؤكدة لـ(أنْ) ، وأن تكون تعليلية مؤكّدة لـ(اللام) ، ويترجح هذا الثاني بأمور ، الأول : أنّ (أنْ) أمّ الباب فلو جعلت مؤكّدة لـ(كي) لكانت (كي) هي الناصبة ، فيلزم تقديم الفرع على الأصل . الثاني : ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكّداً لغيره »[2] وموطن الاستشهاد الثاني وأوردت الأمرين معاً لتعلُّقهما بأصل البحث .

٣٢ ـ عوامل الأصل أكثر وأقوى من عوامل الفرع ؛ ومثاله : لمّا كان الفعل فرعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم[3] . ومثله أيضاً ما نصّ عليه ابن يعيش بقوله : « عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لم) و(لن) ونظائرهما ؛ وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ؛ لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب ، فكانت الأسماء أمكن ، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع »[4] . وله أمثلة أخرى[5] .

٣٣ ـ العمل الإعرابي مرتبط بالأصل أو الفرع ، ويندر خروجه عنهما ؛ أي : قد يكون العامل ليس أصلاً ولا مشاركاً له في الفرعيّة ، وهو من الشواذّ ؛ ومثاله ما قيل في قولهم : (هو منّي مناطُ الثريّا)[6] . وتفصيله يطول . والله ولي التوفيق .

والحمد لله الذي بنعمته وفضله تتمّ الصالحات

(١) لمجهول ، ينظر : العيني : ٤ / ٤٠٤ ، الخزانة : ٣ / ٥٨٥ .
(٢) شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٠ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢ ، المرتجل : ٢٣٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٨١ ، تمهيد القواعد : ١ / ٢٢٨ .
(٤) شرح المفصل : ٧ / ٦١ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ، اللمع : ١٣٩ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٩١ .
(٦) ينظر : اللباب للعكبري : ٢١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٢٦ ، شرح الكافية للرضي : ١ / ١٨٥ ، تمهيد القواعد : ٤ / ١٩٨٧ .

المصادر والمراجع

١ ـ ائتلاف النصرة ، للزبيدي ، ت ٨٠٢ هـ ، تحقيق د/ طارق الجنابي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

٢ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، ت ٧٤٥هـ ، تحقيق د/ رجب عثمان ، ط١ ، ١٤١٨هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

٣ ـ أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٧٧هـ .

٤ ـ الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، ت ٩١١هـ ، تحقيق مجموعة ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥ ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، للبطليوسي ، ت ٥٢٦هـ ، تحقيق د/ حمزة النشرتي ، ط١ ، ١٣٩٩هـ ، دار المريخ، الرياض .

٦ ـ الأصول في النحو ، لابن السراج ، ت ٣١٦هـ ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٧ ـ الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق د/ عبد الله الحاج إبراهيم ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي .

٨ ـ أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي الحسني ، ت ٥٤٢هـ ، تحقيق د/ محمد الطناحي ، ط١ ، ١٤١٣هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

٩ ـ الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، ت ٦٤٦هـ ، تحقيق هادي حمودي ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

١٠ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، ت ٥٧٧هـ ، دار إحياء التراث العربي .

١١ ـ الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق د/ مازن المبارك ، ط٦، ١٤١٦هـ ، دار النفائس ، بيروت .

١٢ ـ بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، ت ٧٥١ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

١٣ ـ التبيين عن مراتب النحويين ، للعكبري ، ت ٦١٦هـ ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، ط١ ، ١٤٢١هـ ، العبيكان ، الرياض .

١٤ ـ التذييل والتكميل لأبي حيان ، ت ٧٤٥هـ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، ودار كنوز إشبيليا .

١٥ ـ التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، ت٣٧٧هـ ، تحقيق د/ عوض القوزي ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، مطبعة الأمانة ، القاهرة .

١٦ ـ تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، ٧٤٥هـ ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٧ ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحمد بن يوسف (ناظر الجيش) ، ت ٧٧٨هـ ، تحقيق ستة من الأساتذة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ، دار السلام ، القاهرة .

١٨ ـ التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، ت ٦٤٥هـ ، تحقيق د/ يوسف المطوع ، ط٢ ، ١٩٨١م .

١٩ ـ الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ت ٧٧٥هـ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة وزميله ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٢٠ ـ حاشية الصبان على الأشموني ، دار الفكر

٢١ ـ حاشية يس على التصريح ، دار الفكر

٢٢ ـ الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، ت ٥٢١ هـ ، تحقيق د/ مصطفى إمام ، ط١ ، ١٩٧٩ م ، الدر المصرية ، القاهرة .

٢٣ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، ت ١٠٩٣هـ ، تحقيق د/ محمد طريفي ، ط١ ، ١٤١٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٤ ـ الخصائص ، لابن جني ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

٢٥ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، ت ٧٠٢هـ ، تحقيق د/ أحد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢٦ ـ سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، ط١ ، ١٤٢١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٧ ـ شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٦٧٢ هـ ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله ، ط١ ، ١٤١٦ هـ ، هو

للطباعة والنشر ، القاهرة ، بيروت .
٢٨ ـ شرح التسهيل ، للمرادي ، ت ٧٥٥هـ ، تحقيق محمد عبيد ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ، مكتبة الإيمان ، القاهرة .
٢٩ ـ شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت .
٣٠ ـ شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ودار المأمون للتراث .
٣١ ـ شرح المرزج ، للدماميني ، ٨٢٨هـ ، تحقيق د/ عبد الحافظ العسيلي ، ط١ ، ١٤٢٩هـ ، مكتبة الآداب ، القاهرة .
٣٢ ـ شرح المفصل ، لابن يعيش ، ت ٧٤٣ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
٣٣ ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق د/ تركي العتيبي ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
٣٤ ـ شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
٣٥ ـ شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٧ ، ١٩٥٧ م ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
٣٦ ـ شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ لابن مالك ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ .
٣٧ ـ شرح عيون الإعراب ، للمجاشعي ، ت ٤٧٩هـ ، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ، مكتبة الآداب ، القاهرة .
٣٨ ـ شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ت ٦٨٦ هـ ، تحقيق د/ إميل يعقوب ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٣٩ ـ شرح لمع ابن جني ، للعكبري ، تحقيق د/ فائز فارس ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ) ، عالم الكتاب ، بيروت .
٤٠ ـ الصاحبي ، لابن فارس ، ت ٣٩٥هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
٤١ ـ الصدارة في النحو العربي ، د/ عبد الرحمن محمود الشنقيطي ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ ، دار النهار ، القاهرة .
٤٢ ـ علل النحو ، لأبي الحسن الوراق ، ت ٣٢٥هـ ، تحقيق د/ محمد الدرويش ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ، مكتبة الرشد، الرياض .
٤٣ ـ الكتاب ، لسيبويه ، ت ١٨٠ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ، مطبعة المدني القاهرة ، إضافة إلى طبعة بولاق ، ط١ ، ١٣١٦هـ .
٤٤ ـ كشف المشكل في النحو ، للحيدرة اليمني ، ت ٥٩٩ هـ ، تحقيق د/ هادي مطر ، ط١ ، ١٩٨٤ ، دار الإرشاد ، بغداد .
٤٥ ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق غازي طليمات ، ط١ ، ١٤١٦ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
٤٦ ـ اللُمع ، لابن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق حامد المؤمن ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
٤٧ ـ لمع الأدلة في أصول النحو ، مطبوع مع (الإغراب في جدل الإعراب) ، لأبي البركات الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ .
٤٨ ـ مجالس العلماء ، للزجاجي ، ت ٣٩١ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٣ ، ١٤٢٠ هـ .
٤٩ ـ المخترع في النحو ، للأعلم الشنتمري ـ ت ٤٧٦هـ ، نسخة مرقومة ومصورة بتحقيق د/ عائض العمري .
٥٠ ـ المرتجل ، لابن الخشاب ، ت ٥٦٧هـ ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ .
٥١ ـ المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٥٢ ـ المسائل المشكلة (البغداديات) ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧هـ ، تحقيق د/ يحيى مراد ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٥٣ ـ مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدين ، ت ٨٢٥هـ ، تحقيق د/ عائض العمري ، ط١ ، ١٤١٤هـ ، دار المنار ، القاهرة .
٥٤ ـ معاني القرآن ، للفراء ، ت ٢٠٧ هـ ، تحقيق / أحمد نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح

شلبي ، الدار المصرية للترجمة .
٥٥ ـ معجم حروف المعاني ، للدكتور أحمد جميل شامي ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، مؤسسة عز الدين ، بيروت .
٥٦ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ت ٧٦١ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ .
٥٧ ـ المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، ت ٤٧١هـ ، تحقيق الشريبني شريده ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ .
٥٨ ـ المقتضب ، للمبرد ، ت ٢٨٥هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
٥٩ ـ المقرب ، لابن عصفور ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩١هـ .
٦٠ ـ منثور الفوائد ، لأبي البركات الأنباري ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق د/ حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة .
٦١ ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، للأشموني ، ت ٩٢٩ هـ ، البابي الحلبي ، القاهرة .
٦٢ ـ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، للدلائي ، ت ١٠٨٩ هـ ، تحقيق د/ مصطفى العربي ، مطابع الثورة ، بنغازي .
٦٣ ـ النكت ، للسيوطي ، ت ٩١١ هـ ، تحقيق د/ فاخر مطر ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٦٤ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، ت ٤٧٦هـ ، تحقيق زهير سلطان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، منشورات المخطوطات العربية ، الكويت .
٦٥ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ت ٩١١هـ ، تحقيق د/ عبد العال مكرم ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .